

قرار

صادر من محكمة جزاء صلح نابلس
الحق العام ضد: المتهم : فتحي الحاج عاهد التكروري - عمره ١٧ سنة من نابلس والان مجهول محل الإقامة .
أقر وضع المتهم في دار التوقيف والاعتقال لمدة شهرين ، اما بخصوص الكفيل فاني من مطالعة الاوراق
تبين لي على انه تقرر بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٨ توقيف المتهم ولما توقف فانه هرب من دار التوقيف والاعتقال ، والكفيل
عمل ما يقتضيه الواجب واصبح والحالة هذه غير مسؤول عن قيمة ابي مبلغ مسن الكفالة ، ولذلك فاني اقرر رد
طلب النيابة بتفريغ قيمة الكفالة و اقرر تبليغ هذا القرار للمتهم عن طريق النشر بالجريدة الرسمية قراراً غيابياً
بدرجة وجاهية قابلاً للاعتراض صدر وتلي علناً باسم صاحب الجلالة الملك حسين المعظم في ١٩٥٩/٤/٣٠ .
قاضي صلح نابلس
مصطفى الدباغ

قرار

صادر من محكمة بداية القدس

الحق العام ضد : المتهم : محمود طرائح - مجهول محل الإقامة .
استندت للمتهم تهمة اعطاء شك بسوء نية لايقابله رصيد خلافا للمادة (٤١٤) من قانون العقوبات لسنة ٥١ وذلك
ان المتهم المذكور المدعى محمود طرائح قد اعطى بتاريخ ١٩٥٨/٧/٣٠ للمشتكى يوسف الخطيب شيكا على البنك العماني في
عمان وبمبلغ هذا الشك الرقم (١٨٢٠١٨٢) لايقابله رصيد قائم معه للدفع في البنك المشار اليه وذلك بسوء نية ومع علمه بذلك
لقد تبليغ المتهم المجهول مكان الإقامة حالياً مذكرة الجلب في عدد الجريدة الرسمية (١٤١٦) بتاريخ ٣٠ آذار لسنة
١٩٥٩ ولم يحضر جلسة اليوم وقد قررت هذه المحكمة محاكمة غيباً بناء على طلب المدعي العام وبعد ان استمت
المحكمة لشهادة المشتكى الحاج يوسف سعيد الخطيب ، وبتدقيق الشك المبرز وورقة البنك المعطاة للمشتكى والتي تشر
بعدم وجود رصيد للمتهم لديهم تقرر ادانة المتهم على ضوء ذلك بالتهمة المسندة اليه وهي اعطاء شك بسوء نية لا يقابله
رصيد خلافا للمادة (٤١٤) من قانون العقوبات وتقرر تغريمه عشرة دنانير يحبس عنها في حالة عدم الدفع عشرين يوماً
والزامه بالرسوم ودينار واحد يحبس في حالة عدم الدفع يومين آخرين .
حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض بخلاف المدة القانونية وذلك من تاريخ نشره في عدد الجريدة الرسمية صدر وتقم
علناً باسم حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم
صدر في ١٩٥٩/٤/٣٠

قاضي

حنانيا حنايا

الرئيس

عبد القصور الحيري

تصحيح خطأ

١ - ان الاسم الصحيح للشركة المنشور اعلان تسجيلها على الصحيفة ٤٢٣ من عدد الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ
١٠ ايار سنة ١٩٥٩ هو (شركة مصطفى البواب واولاده) وان الاسم الثاني من اسماء مؤسسيها هو عطف
محمد السقا وليس عايطف .
٢ - ان اسماء خطا في الاعلان المنشور على الصحيفة ٤٢٣ من الملحق رقم ١ للعدد ١٤٢٣ ان مساحة الارض النوى
اشتمل عليها ١٥٦ متراً مربعاً وليس ٥١٦ متراً مربعاً .

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

نـمـر : الأحد ١٠ ذو القعدة سنة ١٣٧٨ هـ الموافق ١٧ أيار سنة ١٩٥٩ م . العدد ١٤٢٦

عدد ممتاز

نظام إلغاء نظام صلاحيات قاضي القضاة

تعيين سماحة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي وزير التربية والتعليم قاضياً للقضاة

نحو (مجلس الملك) الملكي (الملك الأردنية الهاشمية)

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٥/١٩٥٩ ،
نأمر بإصدار النظام الآتي ووضعه موضع التنفيذ :

نظام بإنهاء نظام صلاحيات قاضي القضاة

رقم (١٣) لسنة ١٩٥٩

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام بإنهاء نظام صلاحيات قاضي القضاة لسنة ١٩٥٩ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يُلغى نظام صلاحيات قاضي القضاة رقم ٢١ لسنة ١٩٥٥ المنشور في العدد ١٢٢٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٤ ويُبطل العمل به .
- ١٩٥٩/٥/١٤

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
خلوصي الحيري	محمد الأمين الشنقيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية	وزير المالية	وزير العدلية والمواصلات
وصفي ميرزا	جميل التوتونجي	هاشم الجيوسي
وزير الأشغال العامة	وزير الزراعة والشؤون الإجتماعية	وزير الدفاع والإنشاء والتعمير
ينقوب معمر	عاكف الفايز	أنور النشاشيبي

نحو (مجلس الملك) الملكي (الملك الأردنية الهاشمية)

بعد الاطلاع على المادتين (٣٥) و (٤١) من الدستور ،
وبناء على تنسيب رئيس الوزراء ،
نأمر بما يلي :

يعين سماحة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي وزير التربية والتعليم قاضياً للقضاة .

أحمد بن طلال

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر
في اليوم السابع من ذي القعدة ١٣٧٨ هجرية
الموافق اليوم الرابع عشر من أيار ١٩٥٩ ميلادية

رئيس الوزراء
هزاع المجالي



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تاريخ: الاثنين ٢٥ ذو القعدة سنة ١٣٧٨ هـ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٥٩ م. العدد ١٤٢٦

الفهرس

صحيفة

- نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٥٩ : نظام المساعدات الاجتماعية ، صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ ٤٧٢
- نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ : نظام الاسواق العامة لبلدية طولكرم ، صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ٤٧٣
- نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٥٩ : نظام انشاء الابنية لبلدية طولكرم ، صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ٤٧٥
- نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ : نظام رسوم دور السينما في مدينة نابلس ، صادر بمقتضى الفقرة (١٠) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ٤٧٧
- تصويب لقانون امتياز الكهرباء لمنطقة الزرقاء - الرصيفة ٤٧٨
- نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩ : نظام الموظفين المدنيين المدلل ، صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور ٤٧٩
- نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ : نظام مكتب التعمير ومراقبة الاسعار ، صادر بالاستناد الى المادة الرابعة (١ - ٦) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ٤٨٠
- قرار رقم (٥) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين ٤٨٥

هكذا من الأهل

بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٩ ،
نأمر بوضع النظام الآتي :

رقم (١٤) لسنة ١٩٥٩

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام المساعدات الاجتماعية لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - في هذا النظام : تعني كلمة « الوزير » وزير الشؤون الاجتماعية .
وتشمل كلمة « النقابة » فروع النقابة .
- المادة ٣ - يقرر الوزير صرف المساعدات النقدية أو العينية لنقابات العمال واتحادات نقابات العمال والجمعيات والأندية الرياضية والثقافية والمؤسسات الاجتماعية على اختلاف أنواعها من المبالغ المرصودة لهذه الغاية في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية ، شريطة أن تكون مخصصاً لها بالعمل وفق القوانين والأنظمة المرعية وقد انقضى على تسجيلها بموجبها سنة واحدة على الأقل .
- المادة ٤ - يقرر الوزير قيمة المساعدات السنوية إلى الاتحاد أو اتحادات النقابات أو الجمعية أو النادي أو الهيئة أو المؤسسة الاجتماعية مهما كان نوعها على ضوء احتياجاتها ووارداتها ومصروفاتها وعدد المتفعين من خدماتها ونوع تلك الخدمات ومستواها وأهميتها للمجتمع ، وعلى ضوء التقارير السنوية وغيرها من المعلومات المتوفرة لديه .
- المادة ٥ - تعتبر جميع المساعدة النقدية أو العينية التي قرر الوزير صرفها لنقابات العمال والجمعيات والأندية والمؤسسات الاجتماعية على اختلاف أنواعها من المبالغ المرصودة لهذه الغاية في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية منذ تاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ وحتى تاريخ العمل بهذا النظام ، أنها صرفت بموجبه .

1909/0/11

وزير الاقتصاد الوطني خلوصي الحبري	وزير التربية والتعليم محمد الأمين الشنقيطي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية هزاع المجالي
وزير الداخلية وصفي ميوزا	وزير الصحة جميل التوفوحي	وزير المالية هاشم الجيوسي
وزير الأشغال العامة يعقوب مهن	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية عاكف الفان	وزير الدفاع والانشاء والتعمير أنور النشاشيبي

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٩ ،
نأمر بوضع الأنظمة التالية :

- ١ - نظام الاسواق العامة لبلدية طولكرم لسنة ١٩٥٩ .
- ٢ - نظام رسوم دور السيما في مدينة نابلس لسنة ١٩٥٩ .
- ٣ - نظام انشاء الابنية للبلدية طولكرم لسنة ١٩٥٩ .

1909/0/1A

وزير الاقتصاد الوطني خلوصي الحيري	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم محمد الامين الشقيطي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية هزاع المجالي
وزير الداخلية وفني ميرزا	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير العدلية والمواصلات (. . .)
وزير الاشغال العامة بغوث معمر	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية عاكف الفاخر	وزير الدفاع والإنشاء والتعمير أنور النشاشيبي

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩

نظام الاسواق العامة لبلدية طولكرم

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام الاسواق العامة لبلدية طولكرم لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للافظاء والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
- أ - المجلس - او - المجلس البلدي - مجلس بلدية طولكرم او لجنة البلدية التي تحمل محله .
- ب - « البلدية » بلدية طولكرم .
- ج - « منطقة البلدية » منطقة بلدية طولكرم .
- المادة ٣ - تنشأ اسواق بلدية لبيع الفواكه والخضار والحيوانات والمواد الاخرى في المواقع المخصصة لهذه الغاية من قبل المجلس البلدي .

أ - الفواكه والخضار والزيت والمواد الأخرى :

المادة ٤ - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو بالفرق أية فاكهة أو خضار أو زيت أو أية مواد أخرى معينة في هذا النظام ضمن حدود منطقة البلدية إلا في أسواق البلدية المخصصة لها أو في الحوانيت والامكنة الأخرى المرخصة قانوناً لتلك الغاية .

المادة ٥ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة أو بواسطة الملتزم من أي شخص يجلب الخضار والفواكه الطازجة أو المجففة بقصد البيع بالجملة أو الفرق في الأسواق البلدية أو في أي حانوت مرخص أو أي مكان آخر يقع ضمن منطقة البلدية رسماً مقداره أربعة بالمئة من أثمانها ، حتى لو كان الذي جلبها هو صاحب الحانوت أو المحل أو حامل الرخصة .

المادة ٦ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة أو بواسطة الملتزم من أي شخص يجلب أو يبيع بالجملة أو الفرق في أي مكان ضمن منطقة البلدية الزيت أو أياً من المواد الأخرى وهي (الطيور الداجنة والبيض والحليب واللبن والجبن والزبدة والسمنة والعلل والدبس والسمك وحب الزيتون والملح والصوف والقطن والتبن والنخالة والفحم والحطب والدق والجفت والفخار والأواني الفخارية والكلس والسلال والقفص والحصر والزبل الحيواني والقش والبصل والثوم) سواء استعملت في الأغراض الصناعية أو للاستهلاك وسواء جلبت إلى أو بيعت في السوق البلدي أو في أي محل تجاري مرخص أو في أي مكان آخر ، رسماً مقداره اثنان بالمئة من ثمن الزيت وأربعة بالمئة من اثمان المواد الأخرى ، حتى لو كان الذي جلبها هو صاحب الحانوت أو المحل ، أو حامل الرخصة .

ب - الحبوب .

المادة ٧ - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو بالفرق دقيقاً أو حبوباً ضمن منطقة البلدية إلا في سوق الحبوب البلدي أو في الحوانيت والامكنة الأخرى المرخصة قانوناً لهذه الغاية .

المادة ٨ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة أو بواسطة الملتزم من أي شخص يجلب الدقيق أو الحبوب (القمح والشعير والذرة والسمسم والعدس والفول والحص والترمس والكروسة) بقصد البيع بالجملة أو الفرق إلى السوق البلدي أو إلى أي حانوت مرخص أو إلى أي مكان آخر ضمن حدود البلدية الرسوم التالية :

- أ - عن كل كيس من الدقيق لا يتجاوز وزنه ٥٠ كيلوغراماً ١٠ فلساً .
ب - عن كل كيس من الدقيق يتجاوز وزنه ٥٠ كيلوغراماً ٢٠ فلساً .
ج - عن كل كيس من الحبوب مهما بلغ وزنه ٢٠ فلساً .

ج - الحيوانات

المادة ٩ - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع أية اغنام أو مواشي أو حيوانات أخرى ضمن منطقة البلدية إلا في سوق الاغنام والمواشي والحيوانات البلدي أو في المساكن المخصصة لذلك من قبل المجلس البلدي .

المادة ١٠ - يستوفي المجلس من البائع مباشرة أو بواسطة الملتزم رسماً بمعدل اثنين ونصف بالمئة من ثمن كل رأس من الضأن أو الماعز أو المواشي أو الحيوانات الأخرى المختلفة التي تباع في سوق الاغنام والمواشي والحيوانات البلدي أو في أي مكان آخر ضمن منطقة البلدية .

المادة ١١ - لدى مبادلة حيوان بأخر تستوفي الرسوم من كلا الفريقين بالتساوي عن مجموع الثمن .

المادة ١٢ - كل من ساوم على بيع أو شراء حيوان ضمن منطقة البلدية ثم انجز أو حاول انجاز الصفقة خارج المنطقة بقصد التهريب من دفع الرسوم يعتبر أنه ارتكب مخالفة بلدية وبالإضافة إلى ذلك يلزم بدفع الرسم كما لو أن البيع تم في السوق البلدي .

د - المزاed العلفي :

المادة ١٣ - يستوفي المجلس البلدي من المشتري مباشرة أو بواسطة معتمده رسماً بمعدل ثلاثة بالمئة من ثمن الاموال المتقولة وغير المتقولة التي تباع بالمزاد العلفي ضمن منطقة البلدية ويشترط في ذلك ألا يستوفي رسم عن الاموال المبيعة التي لا يتجاوز مجموع اثمانها الدينارين .

هـ - احكام عامة :

المادة ١٤ - لا يتأثر حق البلدية في استيفاء أي رسم بمقتضى هذا النظام من جراء دفع أية رسوم لاية بلدية أو جهة أخرى .

المادة ١٥ - أ - كل من باع أية سلعة أو مادة أو حيوان أو ساعد على بيعها خلافاً لاحكام هذا النظام أو بدوت دفع الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام يعتبر أنه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير عن كل مخالفة .

ب - توقيع العقوبة على المخالف لا تعفيه من دفع الرسوم المفروضة بموجب هذا النظام .

المادة ١٦ - يلغى أي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٥٩

نظام انشاء الابنية لبلدية طولكرم

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام انشاء الابنية لبلدية طولكرم لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للألغاز والمبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذ دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - تعني عبارة (المجلس البلدي) مجلس بلدية طولكرم او لجنة البلدية التي تحمل محله وتتصرف لفظة (البلدية) الى بلدية طولكرم .

ب - وتعني لفظة (بناية) كل بناية من الحجر او الاسمنت او أية مادة أخرى وتشمل أي قسم خاص منها أو ملحقاتها .

هكذا من الأهلى

ج - وتنصرف لفظة (المالك) الى المالك المسجل او المالك المعروف او الشخص الذي يتقاضى بدل الايجار او ريع العقار .

المادة ٣ - يقتضي على كل شخص يرغب في انشاء بناية جديدة او في اصلاح او تعمير او ترميم بناية قديمة او حفر بئر او اقامة سور او عمل جورة مرحاض ضمن منطقة البلدية ان يقدم طلباً الى المجلس لمنحه رخصة بذلك وان يرفق طلبه بتصميم يبين نوع الانشاءات التي ينوي اجراءها .

المادة ٤ - أ - يترتب على طالب الرخصة لدى تقديم طلبه ان يدفع للبلدية تأميناً بنسبة عشرين في المائة من قيمة الرسم على ان لا يقل التأمين عن ٢٥٠ فلساً . فاذا استرد طالب الرخصة طلبه او رفضت اللجنة الحلية للابنية وتنظيم المدن منحه الرخصة ، او تخلف عن اخذ الرخصة خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغه اشعاراً كتابياً بالموافقة على طلبه فيحفظ المجلس بهذا التأمين ويقيم ايراداً في صندوق البلدية .

ب - اذا صدرت الرخصة لا يرد التأمين الا بعد ان يتم انشاء البناء وتصدر شهادة من قسم الهندسة في البلدية بتطبيق شروط الرخصة وصلاحيه البناء للسكن .

المادة ٥ - لا يجوز الشروع في عملية الانشاء قبل الحصول على الرخصة وينبغي ان يسير العمل وفقاً للشروط المدرجة في الرخصة والتصميمات المصدقة .

المادة ٦ - يتوفي المجلس البلدي الرسوم المقررة ادناه عن رخصة البناء :

نوع الانشاء او المعاملة	فلس	دينار	الوحدة
تسجيل طلب رخصة البناء	٢٥٠		رسم مقطوع
ابنية المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية	١٠		لكل متر مكعب
ابنية السكن والكراجات الخصوصية	٢٠		من الحجم العام
الابنية التجارية والصناعية	٤٠		" " "
الشرفات (البلكونات) الداخلية	٢		لكل متر طول
الشرفات البارزة على الشوارع والطرق	٢		لكل متر طول
بناء الاسوار او السياجات	٢٠		" " "
حفر بئر ماء او جورة بمرحاض	١		رسم مقطوع
احداث تغييرات داخلية في بناء قائم			" " "
انشاء او توسيع (فوافذ وابواب)			" " "
في بناء قائم	٥٠٠		كل فتحة
اي انشاء آخر لم يذكر اعلاه	٥٠٠		رسم مقطوع
الحفر الادنى لأي رخصة من اي نوع	٥٠٠		" " "
تجديد رخصة البناء			نصف الرسم الاول على ان لا يزيد عن خمسة دنانير .

المادة ٧ - تدفع الرسوم المقررة في هذا النظام الى المجلس البلدي قبل اصدار اية رخصة وسعر الرخصة صادرة في التاريخ الذي يدفع فيه الرسم ، ويسري مفعول الرخصة لمدة سنة من تاريخ صدورها فاذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تبطل الرخصة ولا يجوز العمل بها الا بعد تجديدها .

المادة ٨ - لدى تحويل اية بناية من صنف الى آخر ، يدفع صاحب البناء الزيادة في فرق الرسم ان وجدت .

المادة ٩ - يقتضى على صاحب البناء دون اجحاف بما قد يكون مقرّباً عليه من التبعات بمقتضى اي تشريع او قانون معمول به :

أ - ان يتخذ كل ما يلزم من التدابير لوقاية افراد الناس والعمال الذين يشتغلون في الانشاء من المواد المتساقطة والاضرار التي تتجم مباشرة عن عملية الانشاء ويكون فضلاً عن ذلك مسؤولاً عن سلامة العمال الذين يشتغلون في الانشاء وعن كل ضرر يصيب اي فرد من افراد الناس او اي عامل من العمال اثناء سير العمل بسبب تخلفه عن اتخاذ التدابير المتخذة كما ذكر آنفاً ، على ان يراعي في ذلك احكام اي تشريع او قانون معمول به في ذلك الشأن .

ب - ان لا يسمح بالتجاوز على اي طريق يوضع مواد البناء او غيرها من الاشياء عليها الا بعد الحصول على اذن كتابي من البلدية .

ج - ان يضع ما تطلبه البلدية من المصاييح او الصقالات او الحواجز الخشبية لوقاية افراد الناس والعمال في المنطقة التي يجري الانشاء فيها او حولها بصورة واقية .

د - ان يزيل جميع الانقاض التي تتجمع في العقار او حوله او في الارض او الطرق المجاورة اثناء اية مرحلة من مراحل الانشاء او بعد انجاز البناء . واذا تخلف عن ازالة هذا الانقاض بعد تسلمه اخطاراً بذلك من رئيس البلدية فيجوز لرئيس البلدية بعد اقتضاء المهلة المينة في الاخطار ان يزيل الانقاض على نفقة صاحب البناء ، وتحصل هذه النفقات كما تحصل ضرائب البلدية .

المادة ١٠ - كل من قام باي عمل يخالف لاي نص في هذا النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير عن كل مخالفة وبغرامة اضافية لا تزيد عن دينار واحد عن كل يوم يستمر فيه ارتكاب المخالفة .

المادة ١١ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩

نظام رسوم دور السينما في مدينة نابلس

صادر بمقتضى الفقرة (١٠) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم دور السينما في مدينة نابلس لسنة ١٩٥٩) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تستوفي بلدية نابلس رسمياً شهرياً قدره (٨٠) فلساً عن كل مقعد من مقاعد دور السينما في مدينة نابلس على قسطين اولهما في بداية كل شهر وثانيهما في اليوم السادس عشر من الشهر نفسه .

هكذا من المأهول

المادة ٣ - يعتبر الشهر الكامل أساساً لتحقيق الرسم وتعتبر كسور الشهر شهراً كاملاً إلا إذا قام صاحب السينما بإعلام رئيس بلدية نابلس بعزمه على تعطيل السينما لاية أسباب قبل ثلاثة أيام من تاريخ التعطيل خطياً ، وفي هذه الحالة يحق لرئيس البلدية أن يأمر بإعادة الرسوم المستوفاة بالنسبة الى أيام التعطيل .

المادة ٤ - لا يحق لصاحب دار السينما أن يطلب تعطيل المقاعد لمدة تقل عن شهر واحد .

المادة ٥ - إذا تعطلت دار السينما عن العمل بسبب طاريء خارج ارادة صاحبها فانها تعفي من الرسوم طيلة المدة التي لم يحرم فيها تشغيلها بشرط اعلام رئيس بلدية نابلس بذلك خطياً خلال مدة ٤٨ ساعة من ابتداء مدة التعطيل .

المادة ٦ - إذا تخلف اي من اصحاب دور السينما عن دفع الرسوم الشهرية المتحققة عليه في الاوقات المعينة في المادة الثانية من هذا النظام تتخذ الاجراءات المنصوص عنها في قانون البلديات للحصول .

المادة ٧ - يحق لصاحب السينما زيادة عدد مقاعد السينما شرط اعلام رئيس بلدية نابلس خطياً برغبته هذه ودفع ما يتحقق عليها من الرسوم مقدماً وقبل الاضافة .

المادة ٨ - اذا اقامت احدى دور السينما او سمحت باقامة اية حفلة فيها عدداً حفلات عرض الافلام الاعتيادية يستوفى رسم اضافي قدره (٨) فلسات عن كل مقعد لكل حفلة يستثنى من ذلك الجمعيات الخيرية التي توافق الجهات المختصة على اعفاؤها من رسوم طوابع الوردات .

المادة ٩ - اذا اخفى اي من اصحاب دور السينما اي عدد من المقاعد عند دفعه الرسوم في اوقاتها المعينة او اضاف اليها اي عدد غير العدد المصرح به عند دفع الرسوم دون اعلام رئيس البلدية بذلك قبل ثلاثة ايام من تاريخ الاضافة يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة دنانير .

المادة ١٠ - يحق لرئيس بلدية نابلس ان ينتدب من يشاء من موظفي البلدية لمراقبة تطبيق احكام هذا النظام .

المادة ١١ - يلغى اي نظام او تشريع آخر تتعارض احكامه وهذا النظام .

تصويب لقانون امتياز الكهرباء لمنطقة الزرقاء - الرصيفة

وقع في القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ قانون امتياز الكهرباء لمنطقة الزرقاء - الرصيفة ، الذي تمت الاتفاقية عليه بين الحكومة والشركة بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٨. المخططين التاليين :

المادة	سطر	خطاً	صواب
١ - ١٤	٥	المادة ٣٥	المادة ٣٤
٢ - ٢٦	٢	ان يزيد	ان لا يزيد

نظام الموظفين المدنيين المعدل

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٠ ،
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام الموظفين المدنيين المعدل

رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام الموظفين المدنيين المعدل لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وجميع التعديلات التي طرأت عليه كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي بحذف عبارة (قاضي القضاة و) التي وردت في الفقرة قبل الاخيرة منها التي تعرف كلمة (الوزير) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٥٨) من النظام الاصلي بحذف عبارة (او مسؤولية أو تختلف في الاختصاص عن) التي وردت في البند (٣) من الفقرة (أ) منها ، والاستعاضة عنها بحرف (من) .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٤٤) من النظام الاصلي بحذف عبارة (اذا ثبت ارتكابه) التي وردت في أول الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (اذا اقتنع بارتكابه) .

المادة ٥ - تلغى المادة (١٤٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

(١٤٥) - أ - إذا قدم الوزير المختص تقريراً بعدم كفاءة أو عدم لياقة موظف من موظفي الصنف الاول في وزارته أو سوء سلوكه واقتنع مجلس الوزراء بما جاء بهذا التقرير وبأن المصلحة العامة تقتضي بتنحية الموظف المذكور أو تنزيل درجته فله ان يصدر قراراً بذلك ويرفعه لجلالة الملك المعظم ليقارن بمصادقته .

ب - إذا قدم رئيس الدائرة (وكيل الوزارة أو مدير الدائرة) تقريراً بعدم كفاءة أو عدم لياقة أو سوء سلوك موظف من موظفي الصنف الثاني في دائرته واقتنع الوزير بما جاء بهذا التقرير وبأن المصلحة العامة تقتضي بتنحية هذا الموظف أو تنزيل درجته فيجوز له ان يقرر ذلك ويكون قراره قطعياً .

١٩٥٩/٥/٢١

أخمين بطلال

وزير الاقتصاد الوطني
خلوصي الخيري

قاضي القضاة ووزير القربة والتعلم
محمد الامين الشنقيطي

رئيس الوزراء ووزير الخارجية
دزاع المجالي

وزير الداخلية
وصفي ميرزا

وزير الصحة
جميل التوتونجي

وزير المالية
هاشم الجبوسي

وزير العدلية والمواصلات
(...)

وزير الاشغال العامة
يعقوب معمر

وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية
عاكف الفايز

وزير الدفاع والانشاء والتعمير
أنور النشاشيبي

هكذا من الأشهر

نظم مراقبة الاسعار

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٠ ،
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار

رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩

صادر بمقتضى المادة ٤ (١-٦) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحدث مؤسسة عامة ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية تربط بوزارة الاقتصاد يطلق عليها اسم « مكتب التموين ومراقبة الاسعار » تحدد مهمته وصلاحياته وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٣ - يقصد بعبارة « المواد الغذائية » الواردة في هذا النظام جميع انواع الحبوب والقطاني والدقيق الناتج منها والخبز والسكر والارز والشاي والقهوة أو أية مواد غذائية أخرى يعلن وزير الاقتصاد الوطني في الجريدة الرسمية انها من المواد الغذائية .

تعني كلمة « الوزير » وزير الاقتصاد الوطني .

وتعني كلمة « المكتب » مكتب التموين ومراقبة الاسعار .

وتعني كلمة « المدير » مدير مكتب التموين ومراقبة الاسعار .

المادة ٤ - يقوم المكتب بالاعمال التالية :

أ - شراء المواد الغذائية من الاسواق الداخلية للتموين المحلي باسعار تحددها بقرار من الوزير بناء على تنسيق من مجلس ادارة مكتب التموين .

ب - شراء المواد الغذائية بالاسعار الراجحة بقصد تصديرها تنفيذاً للاتفاقيات أو المعاهدات التجارية أو العقود الخارجية .

ج - استيراد المواد الغذائية بقصد الاستهلاك المحلي أو للبذار عند عدم كفاية المحصول المحلي أو التوفر في الاسواق من حيث الكمية والنوع وتحديد مراقبة اسعارها عند الحاجة .

د - تخزين المواد الغذائية المشققة والمحافظة عليها .

هـ - انشاء مستودعات فنية في مناطق الانتاج والاستهلاك والتصدير واستثمارها مباشرة أو تأجيرها للغير .

و - اقتناء المعدات اللازمة لتنفيذ الحبوب من الاجرام وتصنيفها وفقاً للمقاييس الدولية .

ز - تنظيم عمليات نقل المواد الغذائية من مناطق الانتاج الى مناطق الحزن والاستهلاك والتصدير وذلك اما بطريقة الاستئجار أو بطريقة التزيم (المعطاءات) أو بالطريقتين معاً .

ح - بيع المواد الغذائية من البلديات أو من المطاحن أو من السلطات الادارية في الاماكن التي لا توجد فيها بلديات وذلك عند حدوث نقص في التموين المحلي أو ارتفاع لا مبرر له في الاسعار .

ط - بيع ما يفيض من المواد الغذائية لدى المكتب في الاسواق الداخلية والخارجية .

ي - اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحسين نوع بذار الحبوب حسب ارشادات الخبراء الزراعيين وشراء البذار أو استيراده وبيعه من المزارعين لزراعته في مساحات معينة على ضوء التجارب والاختبارات .

ك - جمع المعلومات وتبويب الاحصاءات والدراسات عن كل ما له علاقة بالمواد الغذائية والكميات المتوفرة منها وعن اسعارها وتجارها في الاسواق الداخلية والخارجية .

ل - اتخاذ جميع التدابير اللازمة لجعل مستوى اسعار المواد الغذائية في الاسواق الداخلية متلائمة مع مستوى اسعارها العالمية وذلك حماية للمنتجين والمستهلكين على السواء .

م - اتخاذ الاجراءات المتخذة لتوفير الكميات اللازمة من المواد الغذائية للاستهلاك الداخلي ولتأمين البذار .

ن - ايداع الحبوب لحساب الغير في مستودعات المكتب واعطاء اصحابها ايضالات وشهادات ومن قابلة للتظهير وفقاً لاحكام تظهير الاسناد التجارية وضمن شروط يحددها المكتب .

س - منح سلف للمزارعين لقاء رهن الحبوب في مستودعات المكتب ضمن حدود وامكانيات المكتب المالية وبالفائدة التي يحددها المكتب على ان لا تتجاوز الفائدة القانونية .

ع - عقد الاتفاقات والعقود والتمهيدات اللازمة لتسيير اعمال المكتب .

ف - البت في المصالحات والفرامات والمصادرات التي تزيد قيمتها عن مائة دينار .

ص - تعيين الخبراء والمحامين عند الاقتضاء وتكليفهم ببعض الاعمال وتحديد تعويضاتهم .

ق - شراء الاراضي والمعارات وحقوق الارتفاق أو استئجارها للمكتب .

ر - المصالحة والتحكيم الناجمين عن تنفيذ العقود والتمهيدات .

ش - درس جميع القضايا التي قد تازم خزانة المكتب أو التي نشأ أو قد ينشأ عنها دعوى لها أو عليها واقرار ما يراه بشأن ضرورة اقامة الدعوى أو عدمها أو الكف عن متابعتها عندما تستدعي مصلحة المكتب انهاء القضية بطريق المصالحة .

المادة ٥ - أ - يحق للوزير في حالة الكوارث العسامة وسني المحل أو في اية ظروف اضطرارية أخرى وقف مفعول اجازات تصدير المواد الغذائية وفرض تقديم البيانات وطلب التصاريح عن المخزون منها لدى التجار والمزارعين وفرض الشراء الجبري لنسبة معينة من مخزون المواد الغذائية بالاسعار الرسمية المقررة . ويستثنى من طلب التصاريح ومن الشراء الجبري التموين العائلي والبذار .

هكذا من الأشهر

ب - يجوز للوزير بناء على تنسيب مجلس ادارة المكتب ان يقرر خلال المدة المحددة لتقديم البيانات وطلب التصاريح منع نقل المواد الغذائية ضمن الاراضي الاردنية او في اي جزء منها او اخضاع نقلها لاجازة نقل يمنحها المكتب .

ج - تعفى من قيود النقل والترخيص الكمية التي لا تزيد عن ١٥٠ كيلو غرام .

د - في حالة الاشتباه بصحة البيانات المنصوص عنها في البند الاول من هذه المادة يحق للوزير ان يأمر بتفتيش اي مكان توجد فيه المواد الغذائية او يشتبه بوجودها فيه بمعرفة اي موظف معين للقيام بذلك وللموظف المتابع ان يستعين بافراد الضابطة العدلية لتنفيذ هذا الامر .

المادة ٦ - يحق للوزير في حالة نقص المواد الغذائية عن كفاية التعمين العام منع تصديرها الى خارج الاراضي الاردنية وله في الاحوال الاخرى وبمقتضى التعمين العام تحديد الكميات الواجب تسليمها لقاء التصدير وله ان يحدد اسعاراً عادلة لشراء المواد الغذائية من المصدرين على ان يكون ذلك كله بناء على تنسيب من مجلس ادارة المكتب .

المادة ٧ - للبلديات - عند الضرورة التي يقدرها مجلس الوزراء - ان تتولى على نفقتها الخاصة ومسؤوليتها تنظيم عمليات توين المدن بالمواد الغذائية وتأسيس المكاتب اللازمة لهذا الغرض على ان يكون تعيين المسؤولين عن هذه المكاتب خاضعاً لموافقة المدير ، وان تشرف على عمليات استلام المواد الغذائية من المكتب وخزنها وتوزيعها على الاهلين ، وان تتولى مراقبة طحن الحبوب وتوزيعها على الحائز وان تحدد اسعار وشروط بيع الطحين والحيز ويكتمل عند الاقتضاء ادارة المطاحن لحسابها .

المادة ٨ - يوضع نظام التوزيع والمراقبة وتحديد الاسعار بقرار يتخذه مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ويضاف على الاسعار المحدودة رسم قدره (١٪) يستوفي لصالح المكتب .

المادة ٩ - الفروق التي تنشأ عن بيع الحبوب عينا او بعد تحويلها باسعار ادنى من اسعار المشتري ، تتحملها الخزينة والبلديات وفقاً للكميات المستهلكة وتحدد النسب التي تصيب البلديات بقرار من مجلس الوزراء ويحق للمجلس المذكور اعفاء البلديات التي لا تساعد موازنتها على تحمل هذه الخسارة .

المادة ١٠ - يتولى شؤون المكتب مجلس ادارة ومدير تحدد صلاحية كل منها وفقاً للمادتين ١٢ و ١٣ من هذا النظام .

أ - يتألف مجلس ادارة المكتب كما يلي :

المدير

رئيساً

يمثل عن وزارة المالية يعين بقرار من وزير المالية على ان لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة عضواً

يمثل عن وزارة الاقتصاد الوطني يعين بقرار من الوزير على ان لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة عضواً

يمثل عن وزارة الزراعة يعين بقرار من وزير الزراعة على ان لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة عضواً

يمثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية - الجمعيات التعاونية يعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية على ان لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة عضواً

يمثل عن المصرف الزراعي او اي هيئة تحمل محله يعين بقرار من وزير الزراعة على ان لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة عضواً
يمثل عن اتحاد الغرف التجارية يعين بقرار من الوزير عضواً
ويعتبر النصاب قانونياً لمجلس الادارة اذا حضره خمسة اعضاء على الاقل بما فيهم الرئيس

ب - يحدد تعويض اعضاء مجلس الادارة بقرار من الوزير على ان لا يتجاوز هذا التعويض عشرة دنانير شهرياً .

ج - يعين المدير ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١١ - يبقى ملاك مكتب الحبوب السابق قائماً بأعمال المكتب الى ان يزود المكتب بلاك جديد بموجب قانون الموازنة . ويمكن تكليف الحكام الاداريين والمحاسبين ومأموري الزراعة بالاشراف على اعمال المكتب مقابل علاوات خاصة يقررها الوزير بناء على تنسيب من مجلس ادارة المكتب على ان لا تزيد على عشرة دنانير شهرياً .

المادة ١٢ - يارس مجلس ادارة المكتب الصلاحيات اللازمة للقيام بجميع الاعمال التي يتطلبها تحقيق الغايات التي انشئ من اجلها وذلك في حدود القوانين والانظمة المرعية كما يارس بصورة خاصة جميع الاعمال المعينة في المادة ٤ باستثناء ما عهد منها للمدير بمقتضى المادة ١٣ من هذا النظام .

المادة ١٣ - أ - يتولى المدير العام ادارة المكتب ويقوم بالاعمال التالية :

١ - الاشراف على جميع الاعمال المالية والادارية والفنية العائدة للمكتب وهو المسؤول عن حسن سير الاعمال وعن تحقيق غايات المكتب امام المراجع المختصة .

٢ - تمثيل المكتب تجاه الدوائر الرسمية والقضائية وتجاه الغير .

٣ - تعيين النفقات وتصفياتها وصرفها في الادارة المركزية والاولوية بعد ان تتوفر فيها الشروط القانونية

٤ - تزويد مجلس الادارة بالتقارير والدراسات والاحصاءات اللازمة .

٥ - عرض الامور والمسائل المتعلقة بأعمال المكتب على المجلس لبيان رأيه فيها .

٦ - اصدار القرارات التنفيذية والوامر الادارية والتعليمات بتوقيعه والاشراف على تنفيذها .

٧ - البت في المصالحات عن الغرامات والمصادرات التي لا تزيد قيمتها الاساسية عن مائة دينار .

٨ - تعيين عمال وموظفين موسمين باجور يومية او شهرية مقطوعة .

ب - يحق للوزير في حالة غياب المدير ان يعين بتفويض خاص احد موظفي المكتب الرئيسيين لينوب عنه في ممارسة صلاحياته .

المادة ١٤ - أ - يخضع المكتب في معاملاته المالية للنظام المالي ونظام الوازم بقدر ما يكون ذلك ممكناً وتكون حساباته خاضعة لاشراف وزارة الاقتصاد الوطني وللتدقيق من قبل ديوان المحاسبة .

ب - يتمتع موظفو المكتب الماليون بصلاحيات محاسبية الادارات العامة وهم مسؤولون امام الوزير عن اعمالهم .

هكذا من الأشهر

ج - تبدأ السنة المالية للمكتب في أول نيسان من كل سنة وتقدم ميزانية حسابات السنة السابقة وحسابات الاستثمار للتصديق قبل ٣١ أيار .

د - يصدق الحساب النهائي من قبل مجلس الوزراء وإذا ظهر عند قطع حساب الاستثمار السنوي وفر فضاف إلى رأس المال الاحتياطي للمكتب وإذا تبين أن هناك عجزاً فيسدد من احتياطي السنين السابقة أما إذا لم يكن هنالك احتياطي من السنين السابقة فيسدد ذلك العجز من الموازنة العامة بقرار يتخذه مجلس الوزراء وإذا ظهر عند قطع الحساب النهائي للتصفية وفر فيعود الوفر لموازنة الدولة وإذا ظهر عجز ما فيسدد أيضاً من الموازنة المذكورة .

المادة ١٥ - تضع الحكومة تحت تصرف المكتب جميع المستودعات والأبنية والمكاتب التي أنشأتها أو ستنشئها لهذا الغرض على نفقتها الخاصة لسد حاجات المكتب .

المادة ١٦ - يمكن ترجيحاً أملاء ملاك بواسطة نقل الموظفين إليها على سبيل الاعارة من مختلف ملاك الدولة على أن لا يؤثر ذلك فيما يتمتعون به من الحقوق بموجب قانون التقاعد المعمول به .

المادة ١٧ - تضع وزارة المالية تحت تصرف المكتب بدون فائدة سلفة دائمة وسلفة مؤقتة من أموال الخزينة الجاهزة لتحديد مقاديرها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويجوز لمجلس إدارة المكتب في حالة عدم كفاية أموال الخزينة الجاهزة عقد قروض مع أحد المصارف المالية بكفالة الدولة وتحدد مبالغها بقرار من مجلس الوزراء على أن لا تتجاوز مليون دينار بالفائدة التي يقبلها مجلس الوزراء بالنسبة لجميع الظروف .

المادة ١٨ - يستفيد المكتب من جميع الإعفاءات الممنوحة للدوائر العامة بمقتضى القوانين والأنظمة كما تنفى مواد البناء والتجهيزات والآلات التي يستوردها المكتب لتحقيق أهدافه واغراضه المبينة في هذا النظام من الرسوم البلدية والجركية .

المادة ١٩ - كل من عرقل عملية نقل المواد الغذائية بأية وسيلة كانت أو امتنع عن الانصياع لأي أمر صدر بموجب هذا النظام أو خالف أو حاول أن يخالف أي حكم من أحكامه يعتبر أنه ارتكب جرماً خلافاً لقانون الدفاع ويماقب بالعقوبات المنصوص عليها فيه .

المادة ٢٠ - تحال الجرائم التي تقع خلافاً لهذا النظام إلى محاكم الصلح للنظر فيها وفقاً لقانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ونظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٣٩ أو ما يطرأ عليها من تعديلات يجوز أن يقضي في جميع الأحوال بمصادرة المواد الغذائية موضوع المخالفة أو أي جزء منها لمصلحة المكتب وتفيد إيراداً .

المادة ٢١ - تحصل جميع الأموال التي تتحقق للمكتب بمقتضى قانون جباية الأموال الأميرية .

المادة ٢٢ - يلقى نظام مكتب المحبوب رقم ٢ لسنة ١٩٥٤ ويبطل العمل بأحكام أي نظام آخر إلى المسمى الذي تتعارض فيه أحكامه مع أحكام هذا النظام .

١٩٥٩/٥/٢٣

وزير الاقتصاد الوطني خلوصي الحيري	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم محمد الأمين الشنقيطي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية مزراع الحايي
وزير الداخلية وصفي ميرزا	وزير البصحة جميل التوتنجي	وزير المالية هاشم الجيومسي
وزير الأشغال العامة يوسف ممر	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية عاكف الفاي	وزير الدفاع والانشاء والتعمير أنور النشاشيبي

قرار رقم (٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٥٩/٣/٢٨ رقم ٢٢٨٩ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٨ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ وبيان ما إذا كان حق وكيل وزارة العدلية في ممارسة الصلاحيات المخولة لوزير العدلية بموجب هذا القانون أو أي قانون أو نظام يتعلق بأصول المحاكمات أو قانون محاكم الصلح أو أي نظام صادر بموجب لا ينشأ إلا في حالة تغيب وزير العدلية عن العاصمة أم أنه يملك هذا الحق بمجرد تغيب الوزير عن مقامه الرسمي .

وبعد الاطلاع على كتاب سماحة وزير العدلية المؤرخ ١٩٥٩/٣/٢٣ رقم ٩١٣ وتدقيق النصوص القانونية نجد أن المادة ١٨ المطالب تفسيرها تنص على مايلي (تناط مراقبة المحاكم النظامية والدوائر العدلية بجميع فروعها وإدارتها بوزير العدلية وعند غيابه يمارس وكيل وزارة العدلية جميع الصلاحيات المخولة إلى الوزير بموجب هذا القانون أو أي قانون أو نظام يتعلق بأصول المحاكمات أو قانون محاكم الصلح أو أي نظام صادر بموجبه) .

والواضح من هذا النص أن عبارة (وعند غيابه) الواردة في صلب المادة إنما جاءت مطلقة وهي لذلك تجري على إطلاقها وتشمل غياب وزير العدلية عن العاصمة أو عن المقر الرسمي للوزارة وعلّة ذلك هي أن الصلاحيات التي أنيطت بالوزير في القوانين والأنظمة المشار إليها في هذه المادة هي صلاحيات محدودة تنحصر في مسائل مستعجلة لا تختمل التأخير كالتدابير القضائية ومراقبة المحاكم مثلاً . فأنيط بوكيل الوزارة حق ممارستها في حالة غياب الوزير عن الدائرة حتى لا تضار المصلحة العامة من جراء أي تباطؤ في ذلك .

هذا ما تقرره في تفسير المادة المشار إليها .

صدر ١٩٥٩/٥/٥

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
وزارة العدلية	لرئاسة الوزراء	علي زين العابدين	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
سامي شمس الدين	(مخالف)			علي مسبار

رأي العضو المخالف

في رأيي المتواضع مع الاحترام لرأي الاكثية الموقرة ان «الغياب» مدار البحث على الرغم من استعمال هذه الكلمة بصورة مطلقة يجب أن يحمل في هذا السياق على معناه الفقهي الدقيق لا المعنى اللغوي الواسع .

فاللادة (٤٧) من الدستور اعتبرت الوزير مسؤولاً عن ادارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته . وبما لا شك فيه أن نصوص القوانين الاخرى المتعلقة بهذه المسؤولية يجب ان تفسر على ضوء هذا النص الاسامي .

فلأخذنا بمعنى «الغياب» اللغوي الواسع الذي اخذت به الاكثية الموقرة لكأن بإمكان وكيل الوزارة ان يمارس صلاحيات الوزير المبحوث عنها لتأخره في القدوم الى مقر عمله أو لغيابه عنه بصورة مؤقتة ولو لم يكن

هكذا من الأدلة